

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مقترن قانون

يرمو إلى تتميم المادة 272 من القانون رقم 65.99
المتعلق بمكونة الشغل

تقديم به:

السيد النائب سعيد بعزيز
وباقى السيدات والسلامة أعضاء الفريق الاشتراكي

رقم التسجيل: 218
تاريخ التسجيل: 2023/02/07



الفريق الاشتراكي
متحدين للتغيير
٤٠٠٨٣٤٢٠٥٦٩٤٧٦٤٠٠٩٢٤٤١٤٥٠٠

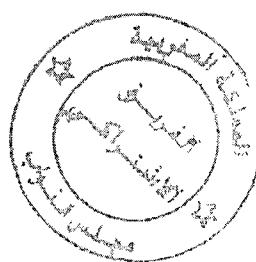
المملكة المغربية



البرلمان
مجلس النواب

مقترن يرمي إلى تتميم المادة 272 من القانون رقم 65.99 المتعلقة بمدونة الشغل

تقديم به النائب سعيد بعزيز، وباقى السيدات والسادة أعضاء الفريق الاشتراكي



تقديم

من المعلوم أن المشرع المغربي، مكن للأجير المريض من رخصة مرضية، حتى يتسرى له الخضوع للعلاج، وذلك طيلة مدة العجز التي يحددها الطبيب المعالج، إلا أن هذا الحق يرد عليه شرط زمني، يجعله مقيداً بعدم تجاوزه مدة مائة وثمانين يوماً، أي ستة أشهر في السنة، تحت طائلة اعتباره مستقيلاً، ما لم يتعلق الأمر بمرض مهني، أو حادثة الشغل.

واعتباراً لكون بلادنا، تفاعلت إيجاباً، مع العديد من الاتفاقيات الدولية، بالصادقة عليها، إلا أنه ما يزال ينتظر منها أن تعجل بالصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 155 بشأن السلامة والصحة المهنية، والاتفاقية رقم 161 بشأن خدمات الصحة المهنية، مع جعلها تسمى، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة، انتلاقاً من تأكيدها والتزامها بذلك، في تصدر دستور المملكة.

وفي انتظار ذلك، يستوجب الأمر تمكين الأجير من ظروف عمل ملائمة، ومن حماية قانونية وقضائية، تمكّنه من أداء واجباته المهنية، والحصول على حقوقه كاملة.

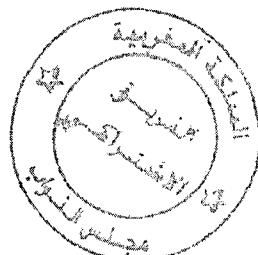
وحيث أن الإكراهات التي تمارس على الأجير، تساهم في تعقيد ظروف أداء عمله، سيما حينما تلتقي ثنائية الرفع من المردودية والإنتاجية والتهديد بفقدان شغله، إذ تجعله يشتغل في وضعية تتسم بالضغوطات النفسية، وتؤثر سلباً على صحته العضوية والنفسية، مما يؤدي به في النهاية، إلى الإصابة بمتلازمة الإنهاك المهني.

وحيث أن الإنهاك المهني، مرض ذي طبيعة مهنية محضة، ناتج عن تحمل الأجير للإرهاق العضوي والنفسي، ولا يندرج ضمن لائحة الأمراض المهنية المنصوص عليها قانوناً، وهو ما خلصت إليه دراسات حديثة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

وحيث أن عودة الأجير المصاب بهذه المتلازمة، قبل شفاءه، بداع عدم تجاوز مدة عجزه ستة أشهر في السنة، حتى لا يعتبر مستقيلاً؛ من شأنها أن تسبب له في انتكasa، جراء تفاقم وضعه الصحي، مما يتطلب تمكينه من حق تجاوز هذه المدة، وفق الاستثناء المعمول به في حوادث الشغل والأمراض المهنية، وذلك حتى يتمكن من تحقيق شفاء تام.

وعليه؛ ومن أجل توفير الحماية القانونية للأجير المصاب بالإنهاك المهني، انتلاقاً من حقه الدستوري في تلقي العلاجات الضرورية، حتى لا تبقى الصحة النفسية للأجير مهملة؛ يتقدم

الفريق الاشتراكي بمقترن القانون الآتي:



مقترن قانون يرمي إلى تتميم المادة 272 من القانون رقم 65.99 المتعلقة بمدونة الشغل.

المادة الأولى

تتمم المادة 272 من القانون رقم 65.99 المتعلقة بمدونة الشغل، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.03.194 صادر في 14 من رجب 1424 (11 سبتمبر 2003)، كما وقع تغييره وتتميمه، على النحو الآتي:

المادة 272

يمكن للمشغل أن يعتبر الأجير في حكم المستقيل، إذا زاد غيابه لمرض غير المرض المهني، أو لحادثة غير حادثة الشغل، على مائة وثمانين يوماً متتالية خلال فترة ثلاثة مائة وخمسة وستين يوماً، أو إذا فقد الأجير قدرته على الاستمرار في مزاولة شغله.

"يعتبر العجز الصحي الناتج عن إنهاء مهني للأجير بمثابة حادثة شغل، متى أقام الأجير الدليل على وجود علاقة سلبية بين ظروف الشغل أو كيفية إنجازه المرهقة، وإصابته النفسية المثبتة بواسطة طبيب مختص".

المادة الثانية

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ، ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

